

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيتيحاوي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥/تحدادية/تمييز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٩/١/٢٠١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامى وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز - المدعى - / كاظم حميد شرهان .

التمييز عليه - المدعى عليه - / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته .

الإدعاء

ادعى المدعى (التمييز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وإن حصلت موافقة القائد العام للقوات المسلحة العراقية (رئيس مجلس الوزراء) على تثبيت رتبته العسكرية التي يحملها وهي (رتبة لواء) وظيفياً وكفاية الأغراض استناداً الى كتاب مديرية مكتب القائد العام للقوات المسلحة المرقم (٣٣٥٥/٣٣/١) في ١٢/١٠/٢٠٠٨ وعلى أثره اصدر وزير الداخلية الأمر الوزاري المرقم (ج/ع/٢٣٨٩٤) في ١٥/١٠/٢٠٠٨ القاضي بتنفيذ أمر رئيس مجلس الوزراء بتثبيت رتبة المدعى بـ (رتبة لواء) ، الا ان وكالة الوزارة (وزارة الداخلية) للشؤون الإدارية رفضت تنفيذ أمر وموافقة رئيس مجلس الوزراء وأمر وزير الداخلية أيضاً . تنظلم المدعى لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٧/٢/٢٠١١ الا انه لم يبت بالتنظلم رغم مضي المدة القانونية . ألقم المدعى دعواه بتاريخ ٣٠/٣/٢٠١١ طالباً بالحكم بإلغاء القرار السلبي بعدم الرد على تنظلمه والحكم بتنفيذ كتاب السيد رئيس الوزراء المرقم (٣٣٥٥/٣٣/١) المؤرخ ١٢/١٠/٢٠٠٨ . ونتيجة المرافعة الحضورية العينية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٢/١٢/٢٠١١ وبعد اضطرارة ٩٧/ق/٢٠١١ حكماً يقضى ببرد دعوى المدعى لانقضاء محل الدعوى ولا أساس قانوني لها ولا يوجد محل للنزاع بين المدعى والمدعى عليه/إضافة لوظيفته. طعن وكيل التمييز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلاحته التمييزية المؤرخة ٢٦/١٢/٢٠١١ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بان الطعن التمييزي مقدم ضمن مدته القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى عطف النظر في قرار الحكم التمييزي وجد بأنه سبق وإن حصلت

كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتحيادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٥/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

موافقة القائد العام للقوات المسلحة على تثبيت رتبة المدعى بـ (رتبة لواء) حسب ما ورد بكتاب القائد العام للقوات المسلحة المرقم (٣٣٥٥/٣٣/١) في ٢٠٠٨/١٠/١٢ وبناء عليه اصدر المدعى عليه (المميز عليه) إضافة لوظيفته الأمر الوزاري المرقم (ج ع/٢٣٨٩٤) في ٢٠٠٨/١٠/١٥ والمتضمن تثبيت رتبة المدعى العسكرية برتبة (لواء) وهو ما اقر به وكيل المدعى في عريضة دعواه وحيث ان المدعى عليه (المميز عليه)/إضافة لوظيفته قد نفذ أمر القائد العام للقوات المسلحة واصرر أمر وزاري بتثبيت رتبة المدعى (برتبة لواء) كما سبق الإشارة الى ذلك انفاً وهو ما طالب به المدعى في عريضة دعواه وبذلك يكون محل الدعوى (موضوع النزاع) منتفياً ولا أساس قانوني لإقامتها وبالتالي لا يوجد محل للنزاع بين المدعى والمدعى عليه/إضافة لوظيفته مما يستوجب رد الدعوى اذ لا يوجد هناك حق قد انكر وجوده وحيث ان محكمة القضاء الإداري سارت في قرارها المميز بهذا الاتجاه وقررت رد الدعوى وللأسباب المبينة أعلاه ، بذلك يكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون ، قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار استناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٤/ثلاثاً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٧) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل وبالاتفاق في ٢٠١٢/١/٢٩ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندى

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن

٥
٣
٠٣
٠٣
٠٣